



خليل الصالح ودمشاري الحسيني وهاني شمس أثناء اجتماع اللجنة

تركزت حرية الاختيار لرب العمل «الصحية» ترفض قصر استقدام العمالة على الهيئة العامة للقوى العاملة

وكانت اللجنة الصحية قد عقدت امس اجتماعها لمناقشة مواد قانون هيئة العمالة، وأكد الصالح ان اللجنة انتهت من التدقيق على عدد من البنود المهمة في هذا القانون تمهيدا للمصادقة عليها وقيل رفعة الى المجلس لمناقشته والتصويت عليه في الجلسة المقبلة، لافتا الى ان اللجنة ناقشت باستفاضة قضية استقدام العمالة والجهات التي لها الحق في الاستقدام، مشيرا الى ان اللجنة من خلال اجتماعاتها مع عدد من التجار واصحاب الشركات لمست رفضا من قبلهم بأن تكون عملية الاستقدام مركزية تحت اشراف هيئة العمالة، حيث اوضح اصحاب الشركات ضرورة ان يكون لهم الحق في قضية الاستقدام وجلب العمالة وليست هيئة العمالة.

وأشار الصالح الى ان اللجنة بعد استماعها لوجهة نظر التجار واصحاب الشركات سمحت لهم بجلب العمالة بعد تطبيق القانون لكن وفقا للمواد والضوابط التي نص عليها قانون الهيئة. وأوضح ان اللجنة الصحية تسعى للوصول الى هدف سام من خلال هذا القانون يمنع استغلال العمالة الاستغلال السيئ ويحافظ على حقوقهم المادية والمعنوية ويكرس دولة القانون، مشيرا الى انه ووفقا للتقارير وجدنا في اللجنة الصحية من يستغل العمالة بشكل غير شرعي من خلال الحصول على مبالغ طائلة من قبل العمالة دون وجه حق. ولفت الى ان قانون الهيئة تسعى للوصول في ضبط العمالة في القطاع الاهلي وسيتمتعون مجلس الإدارة من أحد عشر عضوا يمثلون كل جهات الدولة ذات العلاقة بقضية العمالة وبرزها وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجهات أخرى ذات العلاقة.

رفضت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية التعديل المقدم من الحكومة على قانون العمل الاهلي في شأن قصر استقدام العمالة الواحدة على الهيئة العامة للقوى العاملة، فيما ابدت تعديلا آخر على القانون يتعلق بتوزيع اعضاء مجلس ادارة الهيئة الـ11.

وأوضح مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح على الصحفيين ان رفض اللجنة للتعديل الحكومي على المادة الثالثة من القانون ينطلق من اقتناعها بان ارباب العمل هم اولي من غيرهم في استقدام العمالة التي ستعمل لديهم، ليكون رب العمل بعد ذلك مسؤولا عن طبيعة اختياره، على ان تكون وزارة الشؤون هي الجهة الرقابية والتنظيمية والإشرافية عن العمالة الوافدة.

وأضاف ان اللجنة ابدت تعديلا آخر قدمته الحكومة على المادة الرابعة من القانون ذاته وتتعلق بتريكية مجلس ادارة هيئة القوى العاملة التي تضم 11 عضوا بمن فيهم وزير الشؤون ومدير عام الهيئة.

وذكر شمس ان اللجنة اجتمعت كذلك بصفتها لجنة تحقيق في العلاج بالخارج، مشيرا الى ان الابعاد على مخاطبة جميع النواب لتقديم ما لديهم من ملاحظات على ما تحقق فيه اللجنة، كما تقرر مخاطبة ديوان المحاسبة لتزويد اللجنة بتقريره في شأن التجاوزات والمخالفات التي رصدها الديوان حول العلاج في الخارج.

من جانبه، أعلن النائب خليل الصالح عضو اللجنة الصحية في مجلس الأمة ان اللجنة وضعت للمسات الأخيرة على قانون هيئة العمالة الجديد، مشيرا الى ان هذا القانون يعد واجهة حضارية للكويت ومفخرة لها على صعيد حقوق الانسان والمحافظة على حقوق العمالة.



د.عبدالمعدي دشتي ود.معصومة المبارك ونواف الفزيع وحمام الدوسري أثناء اجتماع اللجنة التشريعية

صرف راتب لطالب الوظيفة يعادل الراتب الذي كان سيتقاضاه الصانع: «التشريعية» وافقت على زيادة رواتب موظفي الدولة وإلزام «الخدمة المدنية» بتوظيف الشباب خلال 6 أشهر

ضارر بماوانسة الدولة قد تشكل ذريعة للحكومة لرفض المقترح. وأضاف ان اللجنة اقرت اقتراحا مقديما منه ويعد من اهم المقترحات التي ستشكل اضافة جيدة للكويت وتتعلق بالزام ديوان الخدمة المدنية بتعيين طالبي التوظيف خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر، ما لم يرفض طالب الوظيفة قرار الديوان، وإذا لم يلتزم الديوان بهذه المهلة فسيتم صرف راتب لطالب الوظيفة يعادل الراتب الذي كان سيتقاضاه في حال تم توظيفه. وذكر الصانع ان المقترح ذاته يلزم بخفض نسبية الوافدين العاملين في القطاع الحكومي الى 20% بحد أقصى، وأن يقدم «الديوان» تقريرا كل ستة اشهر يبين منه اجراءاته في هذا الاحلال. وأوضح ان اللجنة وافقت على تخطيط العقوبة على تجار الأغذية الفاسدة، لاسيما وأن سياسة الكويت الراهنة بانت تعامل بمرور مع هؤلاء التجار لوجود خلل تشريعي نأمل في تصويبه من خلال هذا القانون الذي رفع العقوبة الى السجن خمس سنوات وأحالت لمزيد من الدراسة مقترحا بتحديد عدد الدوائر لانتخابات مجلس الأمة وبين الصانع ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون بلدية الكويت بحيث يتم إنشاء مجالس بلدية في كل محافظة ويتكون كل مجلس محافظة من عشرة اعضاء يتم انتخابهم وفقا لقانون الصوت الواحد.

سنة اشهر يبين منه اجراءاته في هذا الاحلال. وأوضح ان اللجنة وافقت على تخطيط العقوبة على تجار الأغذية الفاسدة، لاسيما وأن سياسة الكويت الراهنة بانت تعامل بمرور مع هؤلاء التجار لوجود خلل تشريعي نأمل في تصويبه من خلال هذا القانون الذي رفع العقوبة الى السجن خمس سنوات وأحالت لمزيد من الدراسة مقترحا بتحديد عدد الدوائر لانتخابات مجلس الأمة وبين الصانع ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون بلدية الكويت بحيث يتم إنشاء مجالس بلدية في كل محافظة ويتكون كل مجلس محافظة من عشرة اعضاء يتم انتخابهم وفقا لقانون الصوت الواحد.

خلال جلسة اليوم العالمي للمرأة في جمعية حقوق الإنسان أمس الأول

معصومة: قانون الأحوال الشخصية يحتوي على العديد من الثغرات والفجوات فيما يخص المرأة



(هاني عبدالله)

د.معصومة المبارك وسعاد الطراوة وسحر الشوا وموزة المالكي خلال الندوة

وبدا العمل بها في عام 1981 تدعو الى منح المرأة جميع حقوقها في جميع مناحي الحياة ولم تتضمن بداية أي إشارة في قضية العنف ضد المرأة.

ومن جانبها، أكدت صاحبة مركز موزة المالكي للتأهيل والتدريب الدولي في دولة قطر موزة المالكي أن التشريعات الإسلامية أنصفت المرأة وكذلك حقوق المرأة وسد ثغرات القانون التمييزية التي تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق والتي وصلت الى حد التفرقة بين الشباب والفتيات في التنسيق الجامعي لصالح الشباب لكل من جامعة الكويت والتعليم التطبيقي وولولا تقدم بعض من الطالبات لظلل الوضع كما هو عليه، مبيّنة ان هناك وكذلك التقدم الذي حققناه من خلال لجنة المرأة داخل البرلمان وقد بدأ ذلك واضحا من خلال ما تم الوصول اليه خلال المجلس السابق 2009 من إنجازات بشأن تجنيس أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي بتعديل القانون بالسماح لها بكفالة أبنائها وزوجها إضافة لقانون العالوة الاجتماعية الذي قمننا بتقديم مقترح بتعديله وجار النظر في شأنه.

وبدورها طالبت رئيسة لجنة المرأة والطفل في الجمعية الكويتية لحقوق الانسان سميرة القناعي بان تكون هناك لجنة وطنية للمرأة ومحكمة للأسرة للاهتمام بها من خلال ما تم الوصول اليه خلال المجلس السابق 2009 من إنجازات بشأن تجنيس أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي بتعديل القانون بالسماح لها بكفالة أبنائها وزوجها إضافة لقانون العالوة الاجتماعية الذي قمننا بتقديم مقترح بتعديله وجار النظر في شأنه.

من جانبها، أكدت رئيس برنامج المرأة والتنمية الاجتماعية بيرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سحر الشوان تاريخ انضمام الكويت لاتفاقية «سيداو» يعود إلى عام 1994، مشيرة الى ان «السيداو» هي معاهدة دولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تتكون من 30 مادة اعتمدها الجمعية العامة في عام 1979،

هذه القوانين عادلة ومحو التفرقة بين كلا الجنسين، مشيرة الى «أنني سبق ان تقدمت بتعديلات على قانون الرعاية السكنية الذي طرح من قبل لجنة المرأة وأن وضعنا عليه بعض التعديلات الطفيفة التي لا تحرك ساكنا ولكننا اكتفينا بذلك التعديلات كخطوة اولي ورغم ذلك قوبل برفض وهجوم وانتقاد حاد وتم رفضه في اول محاولة وبعد تشكيل لجنة لبحث التعديلات وتقييمها بما يتواءم مع المجتمع الكويتي تمت الموافقة على بعض من تلك التعديلات، ولكننا اعتبرنا ذلك خطوة ايجابية لصالح المرأة رغم الشروط التعجيزية التي تتضمنها مواد القانون الخاص بالرعاية السكنية مبيّنة، انني ما ازلت من ذلك سوى اقتراحات للجمعية ان اقرار وسن القوانين ليس بالامر الهين السهل بل يحتاج لصراعات طويلة ناهيك عن الهجوم والاعتراضات المتعقدة بالصالح العام».

مؤكدة المبارك ان ما تعانيه المرأة في المجتمع انها دائما ما ينظر لها بانها تحتاج لحماية ورعاية ولا تقدر على تحمل المسؤولية وحدها لافتة، «الى انني لم ولن اتهاون في تقديم الاقتراحات بتعديل القوانين المحققة بحق المرأة وكان آخر تلك الاقتراحات المقدم من قبل لجنة المرأة بشأن تعديل القرض الإسكاني الذي تناوله القانون بالا يزيد القرض المقدم للمرأة عنه للرجل وبناء عليه وجد بنك التسليف انه لا ضير من تخفيضه لنصف ما يحصل عليه الرجل وبالفعل صدر التعديل الجديد بلفظ «يساوي» أي القرض للمرأة

تأجيل دعوى أمن الدولة ضد البراك لاستدعاء مدير الأمن الوقائي للشهادة

يعتقدون أمن الدولة انهم يرهون الناس ولا يعرفون ان الشعب ما عاد يستقبل نبرات التهديد وأساليب التهديد التي تمارسها أمن الدولة والمباحث الجنائية، موضعا ان كانت القضية قضية الحرص على الدولة وأمن البلد لا يزايدون علينا لا هم ولا غيرهم.

وقال البراك: «طلب المحامين رفع منع السفر عني، ووفقا للقانون منع السفر لا يجوز إلا اذا كان هناك خشية من أن المتهم يهرب.. وأنا اعتقد ان منع السفر هو قيد غير مجرب وعملية الهروب غير واردة، وأنا لو كنت أريد الهروب ما قلت الكلام الذي قلته في ساحة الإرادة.. واستمرار منع السفر هذا نوع من القيد ومن الحكم الذي تمارسه المحكمة بشكل غير مبرر وبغير سجد من القانون، متمنيا أن «نلتقي مع شاهد هذه القضية كما يدعي الشاهد اللواء العصفور في القريب العاجل حتى نتضح الحقائق كاملة أمام الشعب الكويتي».

● مؤمن المصري

بكلف ضابط حضور هذه الندوة والضابط لا يحضر ويكلف مصدر، ويتساءل البراك: «انظروا الى اين وصلت الأمور والى اي درجة في امن الدولة والمباحث الجنائية»؛ وتابع، «الشهادة الوحيدة في هذا الأمر هو (ال سي دي) والكلام الذي قيل في الندوة والذي سمعته من الكويت موجود، ونعرف الناس كيف تلقته وتفهمته لكن تأتي بمصدر بناء على أوامر اللواء العصفور الذي يكلف ضابطا والضابط يكلف مصدرا بعد ذلك تصنع التهم في مخيلة ضابط في امن الدولة لم يحضر الندوة ولم يعرف ملبساتها وتفاسيلها وبعد ذلك صنع الاتهامات في ذهنه.. واللواء العصفور كان من المفترض ان يحضر الجلسة اليوم ويدافع عن الاتهامات ولكن الاتهامات واهية لا أساس لها، وغير مبنية على صحة».

وقال البراك: «من حق أي مواطن بمن فيهم انا مخاطبة رئيس الدولة ولا يحق لأي طرف ان يمنعني وفقا للدستور، ولكن توجه لي الاتهامات وبعد ذلك تهرب قبل ان تمثل امام المحكمة بسببهم، اي مهمة هذه.. أمن الدولة عندنا وصلت الى مرحلة الضبط والحرقة انه غير قادر على ان يؤجل مهمة ونحن مصرين على حضوره وهذا قرار صادر من المحكمة».

وأضاف: «بعض النظر عما ورد في الخطاب توجد جزئية ليستعد لها العصفور، وهي كلمة من فقرة تمت إزالتها ومسحها وتم إرسال ال «سي دي» الى النيابة العامة والنيابة فرقت هذا ال «سي دي» من دون هذه الكلمة أنا أقول على أي أساس هل عندك خبر وبأي أساس..»

أجلت الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية امس برئاسة المستشار وائل العتيقي قضية أمن الدولة رقم 2012/15 المتهم فيها النائب السابق مسلم البراك بالمساس بمسند الإمارة، لجلسة 25 مارس للقرار السابق المتضمن استدعاء الضابط المبلغ مدير إدارة الأمن الوقائي.

وشهدت جلسة أمس حضورا لافتا لرجال الأمن الذين سهلوا دخول وخروج اجمعي قصر العدل، وتمركزت نقاط أمنية مصدرة عند مداخل القاعات وقد حدثت مشادة كلامية بين رجال الامن والحضور أثناء عملية دخول الجلسة.

ومثل البراك امام المحكمة بحضور هيئة الدفاع عنه مطالبين بتأجيل القضية لحين حضور الشاهد. وفي هذا الإطار، استغرب النائب السابق مسلم البراك «مفسادة مدير جهاز الأمن الوقائي اللواء عبدالله العصفور في جلسة اليوم (امس) التي كان من المفترض ان يحضرها ليدلي بشهادته لكنه لم يحضر وغادر الكويت وفقا لقرار استدعائه في جلسة 11 فبراير أي قبل شهر»، متسائلا: «الم يكن هناك مجال لتأجيل مهمته لمدة ساعات حتى يدلي بشهادته ويتوكل على الله».

وقال البراك في تصريح للصحافيين انه «في جلسة 11 فبراير أي قبل شهر يعرف اللواء العصفور انه تم استدعاؤه للشهادة كميلغ في هذه الجلسة لكنه غادر الكويت أمس ولم يدل بشهادته على نحو مستغرب».

وتابع البراك: «واضح جدا من ملبسات هذه القضية ان هناك من جلس ولم يحضر الندوة وهذا امر غير الربية...» مضيفا: «أنت لما تتكلم عن مصدر زيودك بالمعلومة.. المصدر دائما يتم وضعه في جلب الخمور وحيازة المخدرات ولا يكون هناك مصدر في قضايا سياسية لندوة تم الاعلان عنها قبيل 3 أيام ومع ذلك



مسلم البراك